**المحاضرة السابعة**

**أزمــة الاندماج الاجتماعي والسياسي**

عنـد الحديثِ عن الإندماج الإجتماعي والسياسي في الوطنِ العربي نرى أن هُناك العديـد من الأسئلةِ تُـثـار والتي يجب أن نجـد لها الأجوبة، فإذا كان المجتمع العربي يُعاني من غيابِ الإندماج الإجتماعي والسياسي فكيف يمكننا تجاوز حالة التفتيت هذه ؟ وهـل يمكن تحقيق الإندماج والإبقاء في الوقتِ ذاته على التعدد الذي يعترف بالتنوعِ والذي نرى فيه مصدر غنى عنه مصدر التناحر، هذا قـد يسمح للقوى المعادية بأن تتسلسل الى الداخلِ ، وتفرض هيمنتها على المجتمعِ وتسلبه إستقلاليته، ويشجع كذلك المجتمع على نموِ التفرد.

لكن ما هي العلاقات المُثلى التي يمكن أن تحل محل علاقات القوة والإستغلال؛ للخروج من هذه المعضلة؟ هذا ما سنجده في ثنايا هذا المبحث، لذلك نرى أن الإندماجالإجتماعي والسياسي هـو مفتاح الحل لجميع التساؤلات والمخاوف السابقة وغيرها، التي قـد تكون مصدر من مصادرِ الضعف للمجتمع والدولة، فالبحث في هذا الأمـر هـو بغايةِ الخطورة؛ كون أن هُناك من يُريد التسليم بالواقعِ السائـد والخوف من الذهـاب الى المجهولِ من وجهةِ نظرِهم. لذلك وجدنا من الضروري أن نُحدد الشروط والمعطيات الضرورية لحصول مزيـد من الإندماجالإجتماعي والسياسي، **ووفق ذلك ستُدرج هذه العناصر المُتداخلة التي يُصعب الفصل بينها؛ كونها مُتممة أحداها للأخرى وفـق الآتـي :**

1. **أوضاعِها الراهنةأوالديمقراطيـــــة :**لقـد أصبحت الديمقراطية تُشكلُ مطلباً أساسياً في الربع الأخير من القرنِ العشرين، ليس فقط كأسلوب في الحكم بل كمنهج في التفكيرِ والتعامل على مُختلفِ الصُعد وفي المؤسساتِ كافة، وكونها مطلباً أساسياً لا يعني أنها تحولت الى قاعدةٍ متبعةٍ، ولكنها تؤشر على الأقلِ الى إحتمالاتِ قيام منهج جديد في التفكيرِ والمسلكية، وكما أصبحت الديمقراطية هدفاً اساسياً ومساراً وبرنامجا لدى الكثير من الحركات الفكرية والسياسية، كذلك أُعتمدت كأداة تفسيرية توضح أسباب الهزائم العربية، وكأساس لبناء المجتمع المدني الضروري لحدوث نهضة حقيقية، وبقدرِ ما تتسع دائرة المطالبة بالديمقراطية وتتعمق قناعات العرب بها ستجدُ السلطات القائمة نفسها مضطرة للتجاوب مع هذه المطالب والعمل على أساسِها.

طبعاً ليس الأخذ بالديمقراطية وتطبيقها بالأمرِ السهل، وليست هـي سلعة تستورد من الخارج، ويجري العمل بها دون إعادة تحديـدها في ضوءِ الواقع العربي، وبغية تنشيط الشعب والمجتمع وتفجير قواه المبدعة، من هذا المنطلق وكما يبدو من أدبياتها المتزايدة، عنت الديمقراطية للعرب تعبئة الطاقات الشعبية لتحقيق غايات الأمة في إطارِ سيادة القانون والتعددية وتداول السلطة والتمثيل النيابي السليـم عن طريق الإنتخابات الحرة وحق الشعب في المشاركة السياسية، وفي إنشاءِ مؤسساته ومنظماته وأحزابه وفي محاسبة السلطة وإحترام حقوق الإنسان، من دونِ تمييز على أساسِ العرق واللغة والدين والجنس أو أي أساس آخر، واحترام تنوع الأقوام في الوطن العربي والإعتناء بثقافاتِهم، واحترام حرية الرأي وتحرر المرأة ومشاركتها في العملية الإنتاجية وغيرها**،** هـذه المطالب بعيدة المنال ولكنها أمنيات سيصبح من الصعبِ تجاهلها بمرورِ الوقت.

**2ـ تعـددية الهوية العربية :** من المهـمِ أن نوضح في هذا السياق أن الإندماج الإجتماعي والسياسي يسعى فيما يسعى اليه لترسيخ الهوية العربية، ولكن ذلك لا يعني في أية صورة إلغاء التعددية والتنوع في الإنتماءاتِ الخاصة أو الحد منها، فليس القصـد التذويب أو الصهر في بوتقةٍ واحدةٍ، ولا فرض ثقافة الأكثرية على الأقلياتِ أو العكس، إنما القصد هو التكامل وتعزيز الهوية المشتركة من دونِ التعرض للتنوع والتعـدد كمصدرين من مصادرِ إغناء المجتمع والثقافة، إن الحضارة العربية تألف حضارات متنوعة قديمة وحديثة تداخلت وتفاعلت وتغيرت كما غُيرت عبر تأريخ طويل، ولكن هُنـا التآلف ليس واحداً في مُختلف المناطق العربية فهـو على الأغلب ثنائي الهويـة في المغرب، وتعـددي الهوية في المشرقِ، وأُحـادي في مصر.

ونُلاحظُ أن المغرب العربي ثُنائي في منطلقاتهِ ليس من حيثِ الوجودِ العرقي بين عرب وبربـر فحسب، بل من حيثِ إنقسامه بين سلفي يتمسكُ بالإصولِ والتُراث فيميلُ الى التقليـدِ، وحداثي ينفتحُ على الغربِ الأوربي، ويُعبرُ عن نفسهِ بلغتهِ ويتبنى تقاليده، ويستورد مقتبساتهُ من دونِ تحفظ.

ومقابل ثنائية الهوية في المغربِ نجدُ أن المشرق مرهق بتعدديةٍ لم يتمكن حتى الآن من إيجادِ الصيغة المُثلى لتوحدها من دونِ أن تفقد تنوعها الغني، أن مقولة أحترام التعددية لا تعني الإبقاء على هذه الفسيفسائية الهزيلة القائمة على عصبياتٍ ضيقةٍ متنافرةٍ منشغلة بذاتِها بمعزلٍ عن القضايا والأحـداث الكُبرى التي تقرر مصير الأمة وتُعطل الإمكانات العربية وتفسخ المجتمع على ذاتهِ؛ فيعيش في حالةِ تناحر منصرفاً الى خلافاتهِ الجُزئية الثانوية، من هُنا أهمية البحث عن رؤيةٍ تجاوزية ترتكزُ على وعيٍ جديدٍ، وتهدف الى صيغة لإقامة علاقات سويه على أُسسٍ جديدةٍ؛ ولذلك نقول بأن الحركات القومية يجب أن تتحول بأعادةِ النظر في الأقلياتِ، وأنه على الأقليات أن تتخلى عن فكرتي الأنعزال والأستعانة بالخارجِ ضد مجتمعاتها.

وحين ننظرُ الى المجتمع القروي ككل نجدُ أنه خلال القرن العشرين ما يزالُ يراوح داخلياً بين مرحلتي النزاع والتعايش بين الجماعات والأقطار والكيانات التي يتكون منها دونما تفاهم حول صيغة أندماجية مستقبلية تقيم توازناً خلاقاً بين الوحدة والتعدد، فليس المطلوب إلغاء التعدد ولا التعايش المؤقت الذي يُبقي على الولاءاتِ للجزء على حسابِ الأنتماء للكل وما هو مشترك على صعيدِ مصيري، وليس المطلوب الأندماج القسري الذي يُلغي الآخر، بل أن المطلوب هو الأندماج الأجتماعي الذي يحترم التنوع والتعدد والإختلاف ويوازن بين المصالح والخصوصيات المُختلفة في إطارٍ قانوني دستوري، ويؤكد على المساواةِ التامة في المواطنةِ ويخلو من التمييز على أُسسِ الدين أو العرق أو الجنس أو أي أنتماء آخر.

إن التحدي الكبير الذي يواجه العرب في تحقيقِ الإندماج الأجتماعي والسياسي هو التوصل الى إقامة تنوع منسجم لا تنوع متنافر يُبقي على التجزئة الحضرة التي تشلُ الأمة وتعرضها الى للهيمنة الخارجية، ولا يتمُ الأندماج قسراً بل بالمشاركةِ الحرة الطوعية، ويشمل ذلك البحث في تعـدد أشكال المحاولات التوحيدي هوأختيار ما يتناسب مع الواقعِ العربي.

**3 ـ العدالـة الإجتماعية :**سلطنا الضوء في تحليلِنا الواقع للإندماج الاجتماعي على التشكيلاتِ الفئوية أو الجماعات التي يتكون منها المجتمع، غير أن الإندماج الإجتماعي لا يكتمل طالما توجد فروقات وفجوات طبقية حادة، الأمر الذي يزداد رسوخاً في المجتمعِ العربي. أن الدمج بين التحليل الطبقي والتحليل القومي يسمح بمزيدٍ من الدقةِ والعمق في تفهم الواقع العربي، وفي العمل على تجاوزِ مشكلاته المستعصية بما في ذلك مشكلة الإندماج الإجتماعي والسياسي.

إن نزاعات الجماعات الطائفية والعرقية والقبلية تنتجُ جوهرياً من التفاوت من حيثِ الثروة والنفوذ والمكانة في المواقعِ التي تحتلها الجماعات في البنية الهرمية التراتبية الراسخة في المجتمعِ العربي، وفي ما يتعلق بالقهرِ القومي أصبح واضحاً لمزيد من العرب أن الطبقات والعائلات الحاكمة لا يمكن الركون إليها في الصراعِ من أجل التحرير والوحدة لمجرد أنها تقول بالإنتماءِ العربي، فقد تكون لهذه الطبقات والجماعات الحاكمة لاسيما في البلدان التابعة أو المندمجة بالنظام الإقتصادي الرأسمالي الغربي مصالح مكتبية.

كذلك نجد أن الأقليات تختلف فيما بينها بالنسبةِ لولائِها القومي بحسبِ موقعها في البنيةِ الداخلية لبلادها ومدى أرتباط البلد بالنظام الإقتصادي الرأسمالي الغربي. كما أن الطبقات والفئات المرتبطة بالغربِ إقتصادياً وحضارياً تظهرُ نزوعاً للتخلي عن تقاليدها بما فيها تلك التقاليد المتعلقة بهويتها، وهي حين تميل للتخلي عن هويتها العربية العامة لا تحرصُ بالضرورةِ على التمسكُ بهويتها الخاصة. ومن الأمثلة على ذلك أن بعض موارنة لبنان الذين تخلوا عن الهويةِ العربية تخلوا أيضاً عن جوانبٍ من هويتهم المارونية المتوارثة، كما ينعكس في تفضيلهم الأسماء الغربية على الأسماءِ المسيحية الشرقية. معتبرين الأولى أكثر تحضراً من الثانيةِ ( فكثيراً ما حل أسم بيــار مكان أسم بطرس، وبول مكان بولس، وجان مكان حنا، وميشال مكان ميخائيل، وجوزف أوجو مكان يوسف...الخ

يقودنا التحليل الطبقي الى مقولاتِ العدالة الإجتماعية التي تتطلب التخفيف من حدةِ التفاوت الطبقي الهرمي الصارم، وردم الفجوات العميقة بين أقلية موسرة جشعة وأغلبيــة فقيرة مسحوقة،والتحررمن القيم والطموحات الاستهلاكيه البرجوازيه،من هناأن الحركات القومية وجدت نفسها تهتم تدريجيا بمبادئ العداله الاجتماعيه ومفاهيمهاوصيغهاالمختلفة،بعدإن كانت اهتماماته اتقتصرُعلى الاستقلالِ والتحريروترسيخ الهويةالقومية،بدأهذاالتحول يتعمق ويتخذصيغةواضحةمنهجاًمتناسقاًمنذُ مطلع عصرالنهضة بفعلِ حصول وعيٍجديدٍبوجودِعلاقةٍوثيقةٍبين القهرالقومي والقهرالاجتماعي،وبين التحررمن النفوذالأجنبي والتحررمن الفقرِوالاستبدادالطبقي،من هناالدعوة لحصول ثورتين ثورة سياسيةوثورةاجتماعيةوأنتجربةالديمقراطيةتكون سليمةوشاملةوانسانيةبقدرِماتعملعلىاقامةِ توازن خلاق بين الحرية والعداله الاجتماعية،على انهماعنصران لا يتجزأالواحدمنهماعنالاخرِ،وحين يعمدالنظام الى الفصلِ بينهماتنشأ أزمات مستعصية تهددنسيج المجتمع؛لذلك نجدان الديمقراطيةفي الغربِ في أزمةٍكمفهوم وممارسة، إذ أن الطبقات والفئات المقموعة إجتماعياًلاتتمكن من التمتعِ بالحرياتِ والحقوق الاساسية،ولا نجدُ من المفيد لهاحتى أن تشاركفيالإنتخاباتالعامة،وقدتوصلتبعضالدراساتالىانهمنبينأهمأسبابضعفالمؤسساتالديمقراطيةفي الغربِ تحررالافراد والجماعات من روابطالإلتزام والتعاضد المتبادل في العائلةِوالمجتمعِ.

**4ـ التحرر من التبعية الاقتصادية:**تذهبُ نظرية التبعيةبإختصارٍ الى أنالبلدان العربيةترتبطُ مُنفردة بالنظامِ الاقتصادي الرأسمالي العالمي الذي يقوم على نوع من توزيعِ العمل يكون فيهالغرب هو المركزالمنتج للصناعه والتكنولوجيا،والبلدان العربية هي الهامش الذي يعتمدُعلى توريدِالموادالخام كالنفط مقابل إستيرادالمنتجات الغربية فيُخدم كسوق للبضائع الغربيةالصناعيةوالتكنولوجيا،بمافيهاالمنتوجات التحويلية كالطعام،وتتحكم بهذه العلاقات غيرالمتوازنةالشركات المتعددةالجنسيات التي تتعاون من خلالِهاالنُخب الأقتصادية لمصلحةالمركزعلى حسابِ شؤون بلدان الهامش ونتيجةلهذاالتحالف بين النخب الاقتصادية؛تتسع الفجوات بين الطبقات ضمن المجتمع الواحد؛.

**5ـ ضمان حقوق المرأة بالمساواة والمشاركة في الحياة العامة:**إن حرمان المرأةمنالمشاركةِفيالحياةِالعامةهومنبينأهممعوقاتالاندماجالاجتماعي،ويظلُماتقومبهالمرأةمننشاطٍ جهداًغيرمعترفبه،فلايُقدرعملهاحققدرهِ؛ممايتركأثراًبالغالخطورةعلىمكانتِهافيالمجتمعِ،وفرصمشاركتهافيالحياةِالعامة.وليستغييبالمرأة من الحياةِالاقتصاديهسوىجزءٌمنتغييبهافيشؤونالحياةالعامةكافة؛وهم مايُحيلهاعل ىصعيدِالوعي الى كائنٍ من نوعٍآخروهو وضع يسوغ هيمنةالرجل على مصيرِهاوحرمانهامن حقوقها،ونلحظ غياب المرأةحتى في التنظيماتِالقوميةوالتقدمية،ومع أننالانستطيع ان نقول ان هذاالتغيب متعمداً،إلا أن هذه المنظمات لاتبذلُ جهداًمدروساً لوضع حدلهذاالتغييب.

**6 ـ العلمنة أوالعلمانية:**نتناول العلمنة هُنا وبإختصارٍشديـدٍ،وفقط من حيثِ الإشارةِالى أهميةِ دورهافي عمليةِالاندماج الاجتماعي والسياسي.أن مفهوم العلمنةهومن اكثرِالمفاهيم حساسيةِوغموضاً في الثقافةِالعربيةِتهاجمه المؤسسات والحركات الدينيةوتتجنب الخوض فيه غالبيهالاحزاب القوميةحت ىحين تقتنعُ فيه.ثم أنهناكمنيقبلونبالعلمنةِأويرفضونهاعلىرغمجهلهمبمعناهاومدلولاتهاوالوظائفالتيتؤديهافيالمجتمعاتِالحديثة،وتشمل مقولات العلمنة في ماتشمل مايلي:

**أ ـ**فصل الدين عن الدولةِ،وضمان عدم تحييزهافي تمُتحييدها في الشؤون الدينيةِعلى اساسِ المساواة بين المواطنين والمواطنات كافة؛وهذاما يحدمن قدرةِالدولةِعلىاستعمالِالدينفيخدمةِمصالحهاومصالحالطبقاتوالعائلاتالحاكمة.

**ب ـ**إلغاء الطائفية السياسية.

**جـ**تعزيزالمحاكمالمدنيةالعامةلضمانالمساواةالتامةفيالحقوقِوالواجباتللمواطنينوالمواطناتبغضالنظرِعناختلافِالإنتماءاتمهماكاننوعها.

**د**إقرارتوحيدقانونالاحوالالشخصيةبحيثتتمالمساواةبينالرجلوالمرأةوضمانحقالاختيارالحربينالزواجالمدنياوالدينياوكلاهمامع**ـ**اعتبارالشعبأوالمجتمعمصدرالقوانينفيتمتعديلهااوإصلاحهاوإستبدالها؛نتيجة لتبدلالأحكاموالظروفوالحاجاتوالمشكلاتوانطلاقهامنالواقعالمعيشي،فلايكونبمقدورالسلطةالحاكمةأنتدعيالحاكميةبإدارةألهيهفوقالمجتمعوالشعب.

**و**ـضمانالحريةالدينيةوتعزيزتعايشمختلفالمذاهبوالطوائف.

**زـ**تحريرالدينمنسيطرةِالدولةفلاتستغلهلأغراضسياسية،وكذلكتحريرالدولةمنهيمنةِالمؤسساتالدينيةالتيقدتسعى لفرض تفسيراتها الخاصة على المجتمعِ بوسائل الإكراه والتكفير.

لقد شــدد دعاة العلمانية على واحدٍأوأكثرمن هذه المقولات، رآهاالبعض وبخاصةٍ في المشرق العربي والهلال الخصيبتحديداً بديلاًللنظــمالطائفية،وتحولاًمنالولاءِللجماعاتالطائفيةالىالولاءِللأمةوالمجتمعككل،وتثبيتاًللولاءالقوميوالاندماجالاجتماعي.

ومنناحيةٍأخرىشـددبعضدعاةالعلمنةعلىالمساواةِأمامالقانون،وخاصةمساواةالمرأةوالرجل، ولاسيمافيمايتعلقبالزواجوالطلاقوالإرثوالمشاركةفيالحياةِالعامة،وهذامايعارضهُدعُــاةالتيارالإسلامي؛كونهيتعارضوتعاليمالدينالإسلامي.

**7ـ تنشيط المجتمع المدني وتجاوز حالةالإغتراب :**للحديثعنأزمةِالمجتمعالمدنيومسألةالإغترابفيالحياةالعربيةالمعاصرة؛عليناأننؤكدعلىأهميةِتجاوزالأوضاعفيعمليةِالإندماجالإجتماعيوالسياسي.فالدولةفيالوطنالعربيتفرضنفسهاعلىالمجتمع،وتمارسعليهأقسىحالاتالقمعوالإستبداد،

.